أهمية تطوير خدمات أنظمة الاستعلام الائتماني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– إشارة إلى تجارب دول عربية–

The Importance of Developing Credit Information Systems Services in Support of Small and Medium Enterprises - A reference to the Experiences of Arab Countries.

د. بوزكري يمينة

مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الأفريقي، جامعة الشلف، الجزائر، y.bouzekri@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/07 **تاريخ القبول: 2021/06/08**

الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في الاقتصاد ما استقطب اهتمام العديد من الدول، ونظرا للتحديات التمويلية التي تواجه هذه المؤسسات، جعل صناعة الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفا استراتيجي للبنوك بعدما كان من الصعب خدمتها وهو ما دفع الكثير من البنوك في الدول العربية بتطوير استراتيجيات وإنشاء وحدات متخصصة لتقديم منتجات مصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومنها تطوير خدمات أنظمة الاستعلام الائتماني.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية وأهمية تطوير خدماتها في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد خلصت الدراسة إلى أن أنظمة الاستعلام الائتماني عرفت تطور ملحوظ في السعودية وفلسطين و مصر وحققت أعلى كفاءة ائتمانية، وساهمت خدماتها في استقطاب شريحة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية : أنظمة الاستعلام الائتماني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك، التمويل، الدول العربية.

تصنيف JEL: G24، E51، G21

Abstract:

Small and medium enterprises play a vital role in the economy, Which attracted the attention of many countries, And Given the financing challenges facing these institutions, Make the service industry for small and medium enterprises a strategic objective for banks after it was difficult to serve, This prompted many banks in the Arab countries to develop strategies and establish specialized units to provide banking products to small and medium-sized companies, Including the development of services of credit information systems.

This study aims to examine the reality of developing credit information systems in the Arab countries, And the importance of developing its services in support of financing small and medium enterprises, The study concluded that credit information systems have achieved development in Saudi Arabia, Palestine and Egypt and achieved the highest credit efficiency, Where its services contributed to attracting a large segment of small and medium enterprises.

Key Words: Credit information systems, Small and medium enterprises, Banks, Finance, Arab countries.

JEL Classification: G24, E51, G21.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن نموها وارتفاع عددها يبقى مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار وحتى صحتها المالية وقدرتها التنافسية، فمشكل التمويل يعتبر من أهم الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة الاستغلال، خصوصا في اقتصاديات تعتمد على القروض المصرفية كمصدر رئيسي، فغالبا ما كان العائق المالي سببا في عدم انطلاق عدة مشاريع، أو توقف بعضها بعد فترة وجيزة، وللتخفيف من بعض المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات وجب على البنوك مسايرة التطورات الحالية في مجال تطوير طرق تقديم الخدمات المالية وتنويعها وتكييفها مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابتكار الآليات التي تسهل لها الوصول إلى روافد الائتمان.

إن بناء أنظمة متطورة للاستعلام والتصنيف الائتماني يعتبر حجر الأساس لدعم وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل لما تمثله من أنظمة فعالة في جمع وتحليل وتبادل المعلومات الائتمانية تسمح بتقييم المؤسسات وتمكن جهات الإقراض من اتخاذ قرارات التمويل السليمة، وفي هذا الإطار قام صندوق النقد العربي في سنة2008 بإطلاق مبادرة برعاية البنك الدولي تحث البنوك المركزية للدول العربية على الارتقاء بأنظمة الاستعلام الائتماني وتوفير البيئة القانونية والمؤسسية والفنية اللازمة لنجاحها، حيث أفرزت اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة لدى اغلب البنوك المركزية في الدول العربية لاسيما مصر، السعودية، فلسطين، وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف تدعم أنظمة الاستعلام الائتماني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ و ما هو واقع تطوير خدمات هذه الأنظمة في الدول العربية ؟**

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تقوم به أنظمة الاستعلام الائتماني في تعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أصبح أبرز أولويات البنوك المركزية تطوير خدماتها لتتوافق مع احتياجات هذا النوع من المؤسسات.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخدمة المهمة التي تقدمها لها أنظمة الاستعلام الائتماني في مجال التمويل، كما تهدف إلى إبراز جهود دول عربية كمصر، السعودية، فلسطين لتطوير هذه الأنظمة ودور بنوكها المركزية في تهيئة البيئة المناسبة لها .

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة تم معالجة موضوع البحث بإتباع المنهج الاستنباطي والاستقرائي في تحليل وتوصيف مختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أنظمة الاستعلام الائتماني إلى جانب استقراء البيانات والإحصائيات المرتبطة بتطور هذه الأنظمة عند دول مختلفة.

خطة الدراسة:

للإلمام بجوانب البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة نقاط أساسية:

1. **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها التمويلية.**
2. **أهمية تطوير خدمات الاستعلام الائتماني في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

3. تجارب دول عربية في مجال تطوير خدمات أنظمة الاستعلام الائتماني.

1. الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها التمويلية.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تتميز بمجموعة من الخصائص تجعلها أمام تحديات كبيرة خاصة في مجال التمويل.

1.1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى حسب معياري الحجم لعدد العمال أو رأس المال، حيث نجد منها من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها "تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة، بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5-65 ألف دولار وعدد العمال أقل من 10 (سعاد لجينة، 2005، صفحة 1).

البنك الدولي يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيار مبدئيا "بأنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل، ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي بها ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة.

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةUNIDO المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال على أنها "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من حيث عدد العمال على أنها"المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها 15-19 عاملا، والمتوسطة هي التي يعمل بها 20-99 عاملا، والكبيرة التي يعمل بها 100 عامل (عمارة، 2012، صفحة 42) .

2.1 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد مفاتيح التنمية المحلية وتتمثل أهميتها في دورها الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي والذي نلخصه في النقاط التالية.

-توفير مناصب الشغل.

-توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي.

-توفير احتياجات المشروعات الكبيرة.

-المحافظة على استمرارية المنافسة .

-قدرتها على معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية كالاختلال بين الادخار والاستثمار،معالجة ميزان المدفوعات.

-الإسهام في الدخل القومي حيث توفر سلعا وخدمات للاستهلاك النهائي والوسيط خلال مدة قصيرة (العساف و حسين، 2012، صفحة 45).

- تعبئة الموارد المالية.

-تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع.

-المساهمة في التوزيع العادل للدخول.

-التخفيف من المشكلات الاجتماعية كالبطالة (الهدى، 2016).

3.1 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل:

يعتبر تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف جهات الإقراض المحدد الرئيسي في حصولها على التمويل اللازم كما أن تقيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف عنه عن الشركات الكبرى وذلك لوجود خصائص مختلفة عنها ومنها:

- عدم توفر الضمانات الكافية التي تلبي متطلبات البنوك في منح الائتمان.
- نقص المعلومات والبيانات المالية الموثوقة المتعلقة بهذه الشركات وذلك للوقوف على حقيقة وضعها المالي.
- عدم وجود المهارات الكافية لدى هذه الشركات لتلبية متطلبات البنوك للحصول على التمويل.
- ارتفاع كلفة الإقراض لهذه الشركات.
- نقص الخبرة لدى البنوك في التعامل مع هذه الشركات وفهم طبيعة عملها والقدرة على إدارة مخاطرها (الائتمانية، 2019، صفحة 7).

في هذا الإطار تقوم البنوك المركزية كجهات رقابية وإشرافية بدور فعال في تعزيز قدرة وإمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مسؤوليتها في تطوير أنظمة الاستعلام والتصنيف الائتماني والتي تسمح بتخفيض التكلفة للحصول على المعلومات المطلوبة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعالجة النظرة السلبية الخاصة بارتفاع مخاطر هذه الشريحة من العملاء.

شكل رقم 1: معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

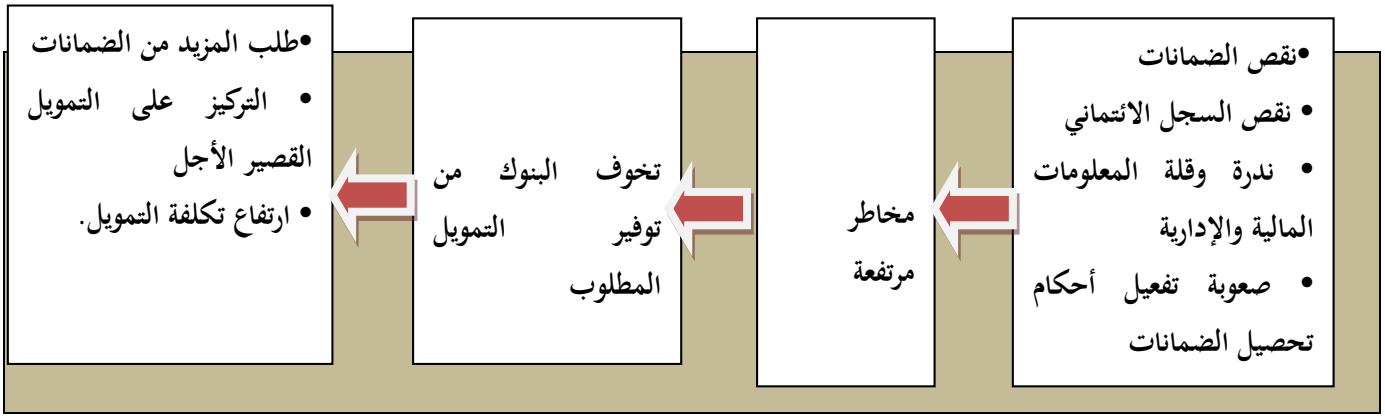

المصدر: عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، مؤتمر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، دور البنوك ومؤسسات الضمان، مصر، 2016.

2. أهمية تطوير خدمات الاستعلام الائتماني في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نظرا للمعوقات التمويلية التي تقف أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المخاطر التي تواجه مؤسسات الإقراض في منحها للتسهيلات الائتمانية، فقد عملت البنوك المركزية على إنشاء وتطوير أنظمة للاستعلام الائتماني للتخفيف من هذه المشاكل، استجابة لمبادرة صندوق النقد العربي في هذا المجال.

1.2 مفهوم أنظمة الاستعلام الائتماني ونماذجها:

تشمل أنظمة الاستعلام الائتماني المؤسسات والأفراد والقواعد والإجراءات والمعايير والتكنولوجيا التي تمكن تدفق المعلومات ذات الصلة لاتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقات الائتمان والقروض، وتتألف نظم الاستعلام الائتماني في جوهرها

من قواعد بيانات للمعلومات عن المدينين، إلى جانب الإطار المؤسسي والتكنولوجي والقانوني الذي يدعم كفاءة أداء قواعد البيانات هذه، حيث أن المعلومات المخزنة في هذه الأنظمة يمكن أن تتصل بالأفراد أو الشركات.(Bank, 2011, p. 7)

هناك ثلاثة نماذج رئيسية لأنظمة الاستعلام الائتماني، الأول أنظمة أو مركزيات عائدة ومدارة من قبل المصارف المركزية، والثاني شركات الاستعلام الائتماني الخاصة المملوكة والمدارة من قبل المصارف أو الجهات المقرضة(creditors)، والثالث شركات استعلام ائتماني خاصة مملوكة من قبل جهات مستقلة،كما قد تكون هناك احتمالات لنماذج مختلطة، تشترط فيها جهات رسمية ومؤسسات الإقراض وجهات مستقلة أخرى معا في ملكية وإدارة أنظمة الاستعلام الائتماني،كما يبرز في حالات عديدة دور المزود التقني كشريك في هذه الأنظمة، مقابل تقديم خدمات وتقنيات المعلومات اللازمة لتشغيل نظام الاستعلام الائتماني،كذلك هناك تقسيم أخر لنماذج أنظمة الاستعلام الائتماني، وفقا لنوع البيانات أو المعلومات التي يتم تغطيتها، بيانات أفراد (consumers) أو شركات(commercial) أو معا (برنية، 2008، صفحة 17).

2.2 أهمية تطوير نظم الاستعلام الائتماني:

تكمن أهمية تطوير نظم الاستعلام الائتماني فيما يلي:

1.2.2 تحسين فرص الحصول على الائتمان:

إن توفير معلومات دقيقة وشاملة عن مديونية المقترضين وتاريخهم الائتماني يشجع المؤسسات المصرفية على تسعير أفضل وأدق للمخاطر ومكافأة المقترضين الجيدين بمنحهم ائتمان أقل تكلفة بسبب انخفاض معدلات المخاطرة من جهة ومن تدني الحاجة للاعتماد على الضمانات من جهة أخرى،كما أن وجود تجميع وتحليل كفؤ وفعال ودقيق للمعلومات والبيانات الائتمانية يساعد المؤسسات المقرضة على الاعتماد على السمعة والجدارة الائتمانية كضمانات بدلا من الضمانات المادية، ويمنح ذلك الفرصة للعديد من المقترضين الجيدين في التوسع بالحصول على ائتمان جديدة لتمويل مشاريعهم وأنشطتهم التجارية.

2.2.2 دعم فرص نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SME's):

يمثل تشجيع ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية وسيلة هامة وأساسية لخلق المزيد من فرص العمل واستيعاب جزء كبير من السيولة المصرفية الفائضة. وبالنظر لطبيعة عمل هذه المؤسسات فإن الاحتياجات التمويلية موجهة بصفة خاصة لتمويل رأس المال العامل الشيء الذي يؤدي إلى محدودية الضمانات التي يمكن أن تستخدمها هذه المؤسسات مقابل الحصول على التمويل، من هنا فإن غياب هذه الضمانات يدفع المصارف إلى العزوف عن منح الائتمان اللازم لهذه المؤسسات، إلا أن وجود أنظمة كفؤة للاستعلام الائتماني، ستسمح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من سمعتها وسلوكها الائتماني للحصول على التسهيلات المصرفية اللازمة لتمويل أنشطتها وتوسيعها (الائتمانية، 2017، صفحة 18،17).

3.2 مبادرة صندوق النقد العربي لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية:

نظرا لأهمية أنظمة الاستعلام الائتماني، قام صندوق النقد العربي بإطلاق مبادرة لمساعدة الدول العربية على الارتقاء بأنظمتها.

1.3.2 الهيئات المساهمة في المبادرة:

حرص صندوق النقد العربي على التواصل مع المؤسسات الدولية للتعاون في إنشاء برنامج لتقديم الدعم الفني المطلوب للدول العربية في هذا المجال، فقد توصل إلى التفاهم مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي إلى إطلاق مبادرة مشتركة لغايات المساهمة في الارتقاء بأنظمة الاستعلام الائتماني وتوفير البيئة القانونية والمؤسسية والفنية اللازمة لنجاح هذه الأنظمة في الدول العربية، وقد جرى التوقيع في أفريل2008 على مذكرة تفاهم للتعاون بين المؤسستين من خلال مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية (ACRI). (برنية، 2008، صفحة 37)

2.3.2 الهدف من المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى تحقيق جملة من الفوائد أهمها:

- دراسة أوضاع أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية وتقديم مقترحات إصلاحها وتطويرها.
- نشر الوعي بثقافة وقضايا الاستعلام الائتماني.
- توفير الخبراء والمستشارين المتخصصين لترقية هذه الأنظمة.
- المساعدة في تعزيز قدرات المصارف المركزية العربية في الإشراف والرقابة على هذه الأنظمة لتحسين كفاءة تحليل المعلومات الائتمانية بهدف تحقيق هدف الاستقرار المصرفي و المالي في الدول العربية على وجه الخصوص والنظام المصرفي والمالي العالمي على وجه العموم (محمد، 2011، صفحة 7). وتجدر الإشارة أن قوانين و قواعد العمل في بعض الدول تستند على جهات أخرى غير البنوك المركزية تتولى مهام الرقابة على شركات المعلومات الائتمانية كما في الولايات المتحدة الأمريكية، و حتى الآن كل البلاد العربية التي يتواجد بها شركة للمعلومات الائتمانية فيتم الرقابة على أعمالها من البنك المركزي بهذه الدول، ويراعي أن بعض الدول تقوم بإنشاء مركز للمعلومات الائتمانية كأحد إدارات البنك المركزي و لا يمنع ذلك وجود شركة خاصة أيضا للمعلومات الائتمانية. (الائتمانية، 2019، صفحة 25)

الشكل رقم 2:الإطار التنظيمي لمبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية.

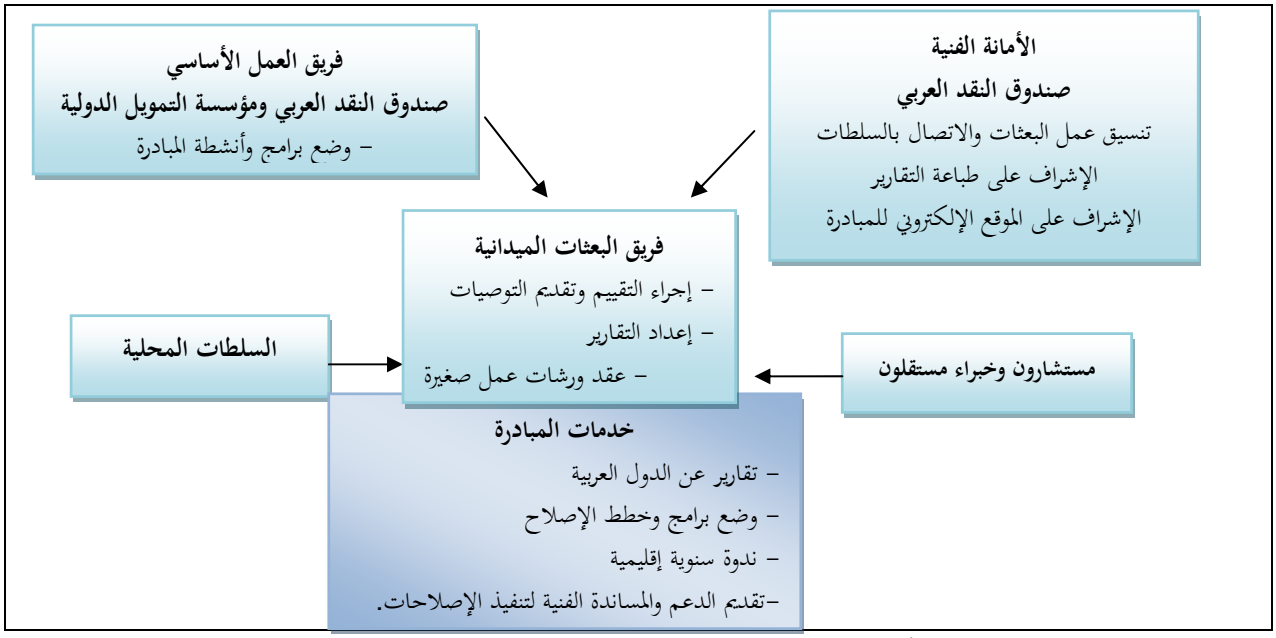

المصدر: محمد يسر برنية، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص40.

تعتبر مبادرة صندوق النقد العربي خطوة إيجابية نحو تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية التي تتشابه كثيرا من حيث الصعوبات والتحديات التي تواجهها، ويبقى على الدول العربية الاستفادة من إرشاداتها وخبرائها المتخصصين وتخصيص الإمكانيات اللازمة لبناء أنظمة متطورة تتواكب مع التطور في التكنولوجيا وفي الاحتياجات الخدماتية.

3.تجارب دول عربية في مجال تطوير خدمات أنظمة الاستعلام الائتماني.

اهتمت العديد من الدول بموضوع الاستعلام والتصنيف الائتماني، ومن التجارب العربية الناجحة التي سوف نتطرق لها هي التجربة السعودية في إنشاء "الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية سمة"، وتجربة مصر في إنشاء "الشركة المصرية للاستعلام الائتمانيi-score"،كما نتطرق لتجربة سلطة النقد الفلسطينية في تطوير نظام الاستعلام الائتماني الهجين(الموحد).

1.3 الشركة المصرية للاستعلام الائتماني(i-score):

1.1.3 الإطار القانوني والتنظيمي للشركة : لقد رخص البنك المركزي المصري لشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني بتقديم خدماتها المتعلقة بمديونية العملاء للحصول على تسهيلات ائتمانية، وقد نظم قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم93 الصادر في سنة 2005 الإطار التشريعي الذي يرخص لشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني وينظم عملها،كما حدد نظام الرقابة عليها وقواعد تبادل المعلومات (المصري، صفحة 19).

2.1.3 نشأة الشركة وخدماتها:

تأسست الشركة المصرية للاستعلام الائتماني بتاريخ 30 أوت 2005 كشركة مساهمه مصرية بمساهمة 25 بنك والصندوق الاجتماعي للتنمية تحت اسم "استعلام" كأول اسم تجاري للشركة وتم تجديد العلامة التجارية للشركة لتحمل اسم "I-Score"في عام 2007 وأصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري ترخيصه للبدء في النشاط في 22 جانفي 2008. ()

تحتوي الشركة على بيانات ائتمانية تقارب 16,5 مليون عميل ائتمان وما يقرب من 350 ألف شركة صغيرة ومتوسطة، بقيمة 550 مليار تسهيلات ائتمانية للأفراد، 160 مليار تسهيلات ائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة و525 مليار إشهار مسجلة في سجل الضمانات المنقولة.

وأسند إلى الشركة المصرية للاستعلام الائتماني تشغيل وإدارة السجل المصري للضمانات المنقولة و تم العمل به في مارس 2018، وقد شهد عدد المنتجات تطورا كبيرًا حيث ارتفع من منتج التقرير الائتماني في 2006 إلى17 منتج في عام 2019، بالإضافة إلى المنتجات التي يتم تطويرها حاليًا (جدول1).

حققت الشركة المصرية للاستعلام الائتماني نموًا بنحو 18%خلال سنة 2018 في حجم أعمالها ليسجل 240.06 مليون جنيه مقابل 203.12 مليون جنيه في عام 2017. (بدر، 2019)

3.1.3 حقوق العملاء:

تبين القواعد الصادرة من البنك المركزي المصري في سنة 2006, حقوق العملاء،حيث حسب هذه القواعد يحق للعميل الحصول على تقريره الائتماني،تفويضه لتبادل معلوماته، الاعتراض على البيانات الخاطئة وتصحيحها، حماية خصوصية معلوماته، بالإضافة إلى إلغاء البيانات السلبية،تتراوح مدة إلغاء البيانات السلبية من 3-5سنوات، ولضمان حسن

الأداء, هناك عقوبات تم النص عليها في حالة عدم الالتزام بخصوصية المعلومات وحقوق المستهلكين المذكورة. (الائتمانية، 2019، صفحة 7)

جدول رقم1: تطور منتجات الشركة المصرية للاستعلام الائتمانيI-SCORE:

سنة 2006-2009	سنة 2010	سنة 2016	سنة 2019-
التقرير الائتماني	التقرير الائتماني	التقرير الائتماني	التقرير الائتماني
	التقييم الرقمي	التقييم الرقمي	التقييم الرقمي
	مطابقة الرقم الوطني	مطابقة الرقم الوطني	مطابقة الرقم الوطني
	الإفلاس	الإفلاس	الإفلاس
		الاستعلام من جهاز إلى جهازp2p	الاستعلام من جهاز إلى جهازp2p
		مراجعة محافظ الائتمان	مراجعة محافظ الائتمان
		التقارير الإحصائية المجمعة	التقارير الإحصائية المجمعة
		متابعة حسابات العملاء	متابعة حسابات العملاء
		تطوير القائمة السلبية	تطوير القائمة السلبية
		الاستعلام عن كتيبات المفوضين بالتوقيع لدى البنوك	الاستعلام عن كتيبات المفوضين بالتوقيع لدى البنوك
		الربط مع مصلحة الأحوال المدنية	الربط مع مصلحة الأحوال المدنية
		التقييم الرقمي للعملاء الجدد	التقييم الرقمي للعملاء الجدد
		نظام تسجيل ومراقبة الحالات تحت البحث	نظام تسجيل ومراقبة الحالات تحت البحث
			الاستعلام عن التقييم الرقمي من خلال ماكينات الصرف
			الاستعلام الذاتي عن طريق مواقع البنوك
			السجل المصري للضمانات المنقولة
			تقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: سيد بدر، «I-Score»تعدل علامتها التجارية ضمن إستراتيجية جديدة للتوسع مقال منشور بتاريخ:2019/09/01 على الساعة 1:04 على الموقع:https://almalnews.com/i-score

4.1.3 دور البنك المركزي المصري كجهة رقابية على عمل شركة الاستعلام الائتماني:

يقوم البنك المركزي المصري بما يلي:

- الترخيص لشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني.
- وضع قواعد و شروط و إجراءات الترخيص للشركات و نظام العمل بها، و القواعد المنظمة لتبادل المعلومات.
- مراجعة النماذج المعدة من قبل الشركة و كذلك أية تعديلات عليها.
- الرقابة على أنشطة الشركة بغرض متابعة مدى التزام الشركة بالقانون، و القواعد الصادرة في هذا الشأن.
- طلب المعلومات و البيانات و التقارير الائتمانية التي تحقق أغراض الرقابة و الإشراف على أنشطة الشركة.
- الاطلاع و التفتيش على أعمال الشركة. (الائتمانية، 2019، صفحة 24،23)

5.1.3 تطور تغطية المعلومات الائتمانية:

تعتبر الشركة المصرية للاستعلام الائتماني(i-score) من النماذج الخاصة لأنظمة الاستعلام الائتماني، حيث نحاول في هذا الصدد رصد تغطيتها للمعلومات الائتمانية، ويقصد بتغطية مكاتب أو مراكز المعلومات الائتمانية الخاصة عدد الأفراد

والمؤسسات المقترضة والمسجلين في المراكز الخاصة التي تعمل على تجميع المعلومات عن جدارتهم الائتمانية و تسهل تبادلها فيما بين البنوك والمؤسسات المالية. (Business, 2018)

الشكل رقم3: تطور تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة في مصر خلال الفترة (2006-2019).

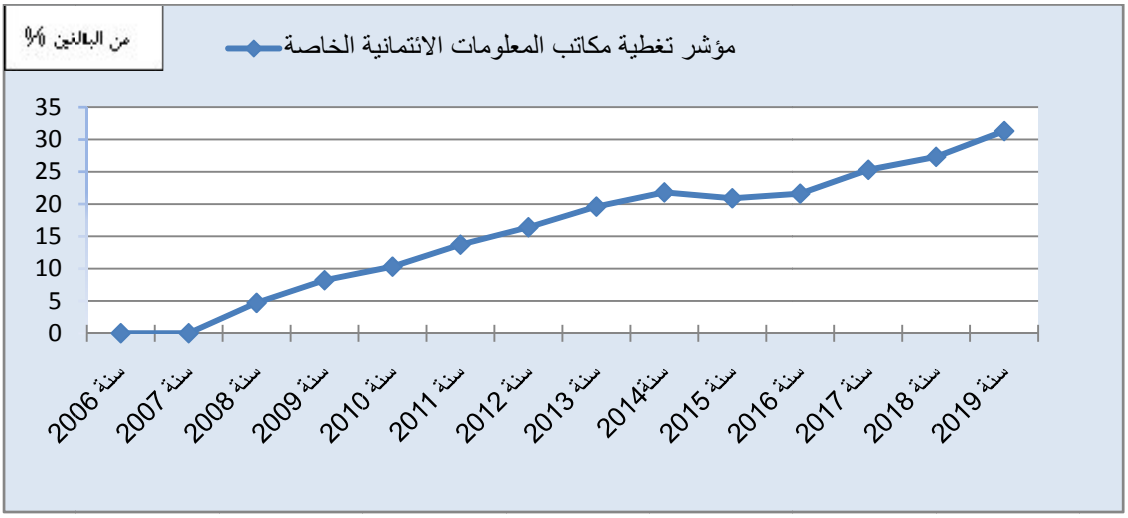

Source : Doing Business, the World Banks, consulté le 06 /12/2019 à22H00.

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع ملحوظ في تغطية المكاتب أو الأنظمة الخاصة للاستعلام الائتماني حيث انتقلت من 0% في سنة 2006 إلى 31.30% في سنة 2019، للإشارة فقد بلغ مؤشر عمق الاستعلام الائتماني 8نقاط في السنوات2018 و2019 وهي قيمة أقصى له مما يبين أن مصر من بين الدول التي تحظى بأفضل كفاءة ائتمانية حسب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة من البنك الدولي (Doing Business)، ويعد هذا المؤشر العالمي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم اعتبارها كمرجع عند اتخاذ قرارات البدء في ضخ استثمارات جديدة من قبل الدول والشركات.

2.3 الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "سمة":

تعتبر الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية "سمة" هي أول شركة مرخص لها في مجال المعلومات الائتمانية في المملكة العربية السعودية.

1.2.3 الإطار القانوني والتنظيمي:

تعمل "سمة" وفق نظام المعلومات الائتمانية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/37 بتاريخ 8 يوليو 2008م، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) برقم أ ق/13709 بتاريخ 22 أغسطس 2011م، وقواعد العمل التي أقرّتها مؤسسة النقد .

2.2.3 نشأة شركة سمة وخدماتها:

أنشئت شركة سمة في عام 2002م وبدأت العمل فعليا في عام 2004م تحت مظلة وإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، من قبل عشر بنوك تجارية محلية عاملة في المملكة العربية السعودية من خلال قوانين وأنظمة البنوك التي أصدرت من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، كما تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بالإشراف المباشر على سمة (أحمد، صفحة 399).

بلغ حجم قاعدة بيانات سمة منذ عام 2004 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2019 نحو 15 مليون مستهلك للأفراد والشركات، وبلغ إجمالي عدد التقييمات الائتمانية في قواعد سمة الائتمانية أكثر من 8 ملايين تقييم ائتماني، كما بلغ إجمالي الحسابات الائتمانية في سمة نحو 47 مليون حساب ائتماني، فيما بلغ مستوى جودة البيانات الائتمانية 99.94 في المائة ، مما يجسد مدى التطور في صناعة المعلومات الائتمانية في السوق السعودية تحت إشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي ().

3.2.3 أهداف شركة سمة: تعمل الشركة على تحقيق الأهداف التالية:

- نشر الثقافة الائتمانية في المجتمع بكافة أطيافه وشرائحه،سواء للأفراد أو الشركات.
- خلق بيئة ائتمانية تقوم على الشفافية وتوفير المعلومة الائتمانية الصحيحة المحدثة.
- مساعدة مانحي الائتمان على اتخاذ قرارات تمويلية صحيحة وموضوعية من خلال جمع المعلومات الائتمانية وتحليلها وتصنيفها ومن ثم تزويدهم به ليقوموا بتقييم مقدرة عملائهم الحاليين أو المرتقبين على السداد.
- مساعدة العملاء في الحصول على تنوع لا محدود من الخدمات البنكية،من أبرزها التسهيلات البنكية بأنواعها وبتكاليف وضمانات أقل.
- تهيئة المناخ المناسب للدائنين لاتخاذ قرارات أسرع وأفضل.
- تقليل مخاطر عدم السداد.
- رفع مستوى الوفي لدى العملاء للاستفادة من تاريخهم الائتماني من خلال تحملهم لعمولات أقل وشروط أيسر (أحمد، صفحة 399).

4.2.3 أمن المعلومات الائتمانية:

تتخذ سمة كافة التدابير والإجراءات التقنية الصارمة لضمان أمن وحماية المعلومات الائتمانية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال استخدام قاعدة البيانات بطرق غير مشروعة نظراً لوجود إجراءات تقنية وفنية عالية الجودة تتبعها سمة لحفظ المعلومات الائتمانية، ويمكن لسمة وحسب أحكام اتفاقية العضوية، وقواعد العمل تعليق العضوية وتجميدها أو إنهائها في حال تم الإخلال بأي من أحكام نظام المعلومات الائتمانية و/ أو لائحته التنفيذية و/ أو قواعد العمل. ()

5.2.3 تطور تغطية المعلومات الائتمانية:

ساهمت شركة"سمة" بشكل كبير في تحسين فرص الحصول على التمويل حيث كان لها دور كبير في تحسين مؤشر الاستعلام الائتماني الذي بلغ أقصى حد له في سنة2019 حسب تقرير البنك الدولي لنشاط الأعمال.

الشكل رقم4: تطور تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2011-2019).

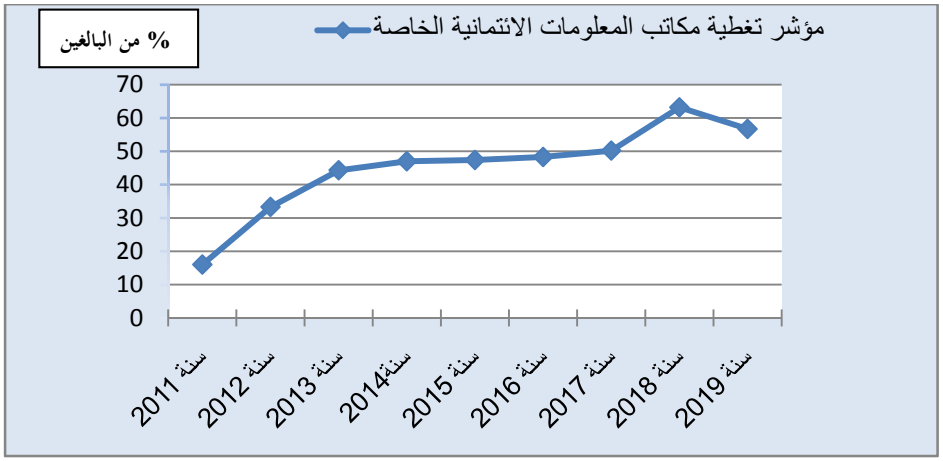

.Source : Doing Business, the World Banks, consulté le 06 /12/2019 à22H00

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاعا ملحوظا في تغطية المكاتب الائتمانية الخاصة من 16% في سنة 2011 إلى 56.7% في سنة 2019 رغم تراجعها بشكل طفيف عن سنة 2018 وتعد شركة سمة إحدى هذه النماذج من الاستعلام الائتماني إلى جانب شركة أخرى هي شركة البيان للمعلومات الائتمانية والتي تأسست في ديسمبر2015 (تعود ملكيتها لشركة ثقة، شركة تكامل، بنك البلاد، مصرف الإنماء وبنك الخليج الدولي)، توفر شركة سمة معلومات ائتمانية لحوالي40ألف شركة عاملة في المملكة السعودية، وتعد شركة سمة هي أقدم وأوسع شركة من حيث قاعدة البيانات ونوع الخدمات المقدمة.

3.3 نظام الاستعلام الائتماني الموحد الفلسطيني:

تعتبر تجربة السلطة الفلسطينية تجربة رائدة على مستوى الدول العربية في مجال تطوير أنظمة المعلومات الائتمانية لاسيما في تطوير نظام استعلام ائتماني هجين أو موحد.

1.3.3 أنظمة المعلومات الائتمانية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية:

قامت سلطة النقد بإطلاق مجموعة من الأنظمة الالكترونية لتعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي، تهدف هذه الأنظمة إلى بناء قاعدة بيانات حديثة ومتطورة تشمل مجموعة من الأنظمة الآلية تسمح لكل من المصارف ومؤسسات الإقراض بإدارة محافظها الائتمانية والحد من المخاطر المتعلقة بها، وتستند هذه القاعدة لأربعة أنظمة الكترونية موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم 5: أنظمة المعلومات الائتمانية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية.

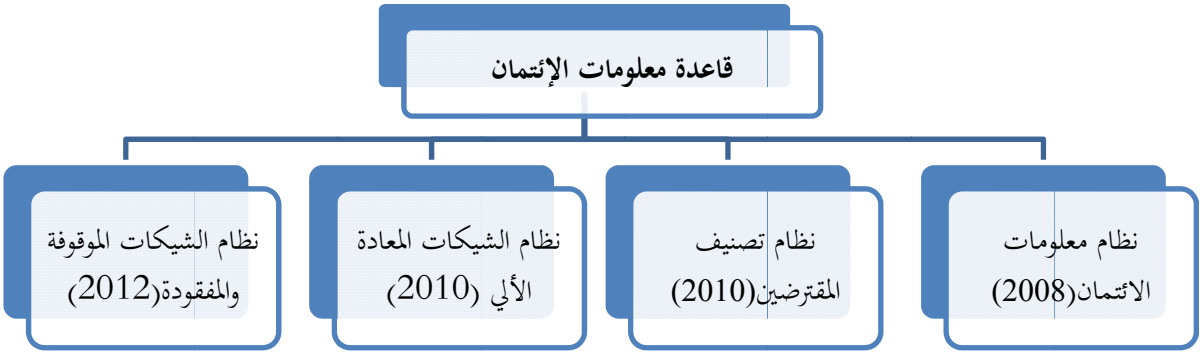

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية ،التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي،ورقة عمل مقدمة إلى أمانة مجلس محافظي صندوق النقد العربي ،آب 2013ص9.

دخل نظام معلومات الائتمان حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي في تاريخ2008/04/13 ويعتبر هذا النظام بمثابة قاعدة بيانات،يتم فيها تجميع بيانات مالية وشخصية حول المقترضين وكفلائهم، تتيح إمكانية الاستعلام عن التاريخ الائتماني لأي عميل مهما كان حجم الائتمان الممنوح له، ويعتبر نظام تصنيف المقترضين إضافة جديدة لأدوات خفض المخاطر الائتمانية التي يمكن الاستعانة بها في إعداد الدراسة الائتمانية، وقد دخل حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي بتاريخ2010/07/04، ودخل نظام الشيكات المعادة الآلي حيز التطبيق الفعلي في العمل المصرفي بتاريخ 2010/03/31،ويوفر هذا النظام قاعدة بيانات شاملة عن العملاء الذين يعاد على أي من حسابهم شيكات،سواء لعدم كفاية الرصيد أو لأسباب فنية، من جانب أخر، تم خلال العام 2012 تصميم الشاشات الخاصة بالاستعلام الموحد، بما في ذلك شاشة طلب الاستعلام وشاشة جواب الاستعلام، وربطها على نظام الشيكات المعادة الآلي، وتم التعميم على المصارف بضرورة تأمين التفويض بالاستعلام من كافة العملاء حملة دفاتر الشيكات لتوفير التغطية القانونية، وتم إطلاق نظام التبليغ عن الشيكات الموقوفة والمفقودة ضمن موقع المعلومات الائتمانية بتاريخ 2012/09/19، وبناء على ذلك أصبح التبليغ عن أية شيكات مفقودة أو موقوفة يتم إلكترونيا،وهذا من شأنه أن يحقق ضبط ورقابة أكبر وأسرع حول الشيكات الموقوفة والمفقودة (الفلسطينية، 2013، صفحة 10،11).

2.3.3 آلية عمل نظام الاستعلام الائتماني الموحد:

هو نظام هجين يتكون من ثلاث نظم تشمل شاشات رئيسية هي: شاشة الاستعلام، شاشة التقرير الائتماني، شاشة ترحيل البيانات ومعالجتها.حيث يتم من خلاله الإفصاح عن بعض البيانات المالية والديمغرافية للمقترضين ومحرري الشيكات، وذلك باستنباط هذه البيانات من نظامي معلومات الائتمان والشيكات المعادة والإفصاح عنها للمستخدمين من مؤسسات القطاع الخاص للتعرف على الملاءة الائتمانية وحجم المديونية وطبيعة حركة الشيكات للعميل المتعامل معه.

مقابل ذلك تقوم مؤسسات القطاع الخاص بتزويد سلطة النقد ببيانات محفظة الشيكات الآجلة للعملاء بشكل شهري وفق تعليمات محددة وذلك للإفصاح لمستخدمي نظام المعلومات الائتماني من المصارف ومؤسسات الإقراض، وتظهر هذه البيانات في التقرير الائتماني كالتزامات قائمة على العميل المستعلم عنه تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب نسبة الدين

(الالتزام الشهري) إلى صافي الدخل الشهري.وفقا لآلية عمل نظام الاستعلام الائتماني الموحد فإن التقرير الائتماني المستخرج من النظام يوفر للمستخدمين إمكانية الاستعلام عن مجموعة من البيانات التي تعكس وضع العميل الائتماني على نظام معلومات الائتمان ونظام الشيكات المعادة (الائتمانية، 2018، صفحة 12،15).

قام بنك فلسطين بدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم التمويل اللازم لها وبشروط ميسرة حيث بلغت محفظة التسهيلات لهذه المؤسسات 273,539,167 في سنة 2017 وبلغت255,012,271 في سنة2018، (فلسطين، 2019، صفحة 52،51) كما بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين 21 مؤسسة إلى غاية2019. (إسماعيل، 2019، صفحة 10)

شكل قم6: مكونات نظام الاستعلام الائتماني الموحد لسلطة النقد الفلسطينية.

المصدر:نفس المرجع ص17.

3.3.3 تطور تغطية المعلومات الائتمانية:

تعتبر أنظمة المعلومات الائتمانية التي استحدثتها سلطة النقد الأكثر حداثة، وهي الدولة العربية الوحيدة التي قامت بإنشاء وتشغيل نظام للضمانات المنقولة عام 2017، وقد أسهمت هذه الأنظمة بشكل كبير في تفعيل وتعزيز عمليات الإقراض في فلسطين، وخفض حجم التعثر في المحفظة الائتمانية، وباعتبار أن هذا النموذج تديره سلطة النقد، سوف نحاول رصد تغطيته للمعلومات الائتمانية.

فحسب البنك الدولي يقصد بتغطية المراكز أو المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والمؤسسات المقترضة والمسجلين في المراكز العامة التي تعمل على تجميع المعلومات عن جدارتهم الائتمانية و تسهل تبادلها فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لإجراءات تنظيمية.

الشكل رقم7: تطور تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (2005-2019).

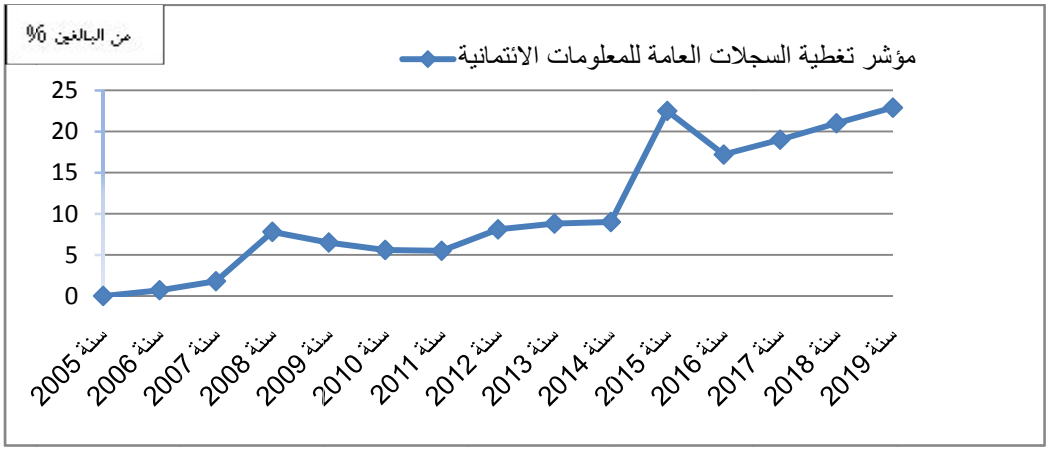

Source : Doing Business, the World Banks, consulté le 06 /12/2019 à22H00

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية والمتمثلة في تغطية الأنظمة السالفة الذكر باعتبارها تابعة لسلطة النقد تديرها وتشرف عليها رغم مشاركة القطاع الخاص فيها، حيث انتقلت من قيم متدنية جدا في السنوات 2005،2006،2007 لتصل إلى 22.9% في سنة 2019 وهو مؤشر جيد يظهر مدى نجاح تجربة سلطة النقد في تعزيز بنيتها المصرفية والمالية بمثل هذه الأنظمة حيث حققت المرتبة الأولى عربيا في مجال مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدره البنك الدولي.

استطاعت سلطة النقد الفلسطينية من تطوير نموذج رسمي للاستعلام الائتماني من خلال توسيع خدماته لتشمل خدمات التصنيف الائتماني وخدمات التصنيف على نظام الشيكات المعادة، وذلك بإشراك القطاع الخاص في هذا النظام.

خاتمـــة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة الأساسية للاقتصاد، حيث أولت العديد من الدول اهتماما لهذا النوع من المؤسسات من خلال وضع تدابير وآليات تدعم نموها، حيث عملت على تحفيز القطاع المصرفي لتقديم التمويل اللازم لهذه المشروعات والذي يعتبر إحدى العوائق الأساسية لها نظرا لمحدودية رأس مالها وضماناتها وتعتبر أنظمة الاستعلام الائتماني إحدى هذه الآليات.

قدمت هذه الدراسة المزايا التي تحققها أنظمة الاستعلام الائتماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما بينت الدور المحوري الذي تلعبه البنوك المركزية في إرساء البيئة المناسبة لتطويرها، وهو ما نلمسه في بعض التجارب الناجحة كتجربة مصر بإنشائها للشركة المصرية للاستعلام والتصنيف الائتماني، وتجربة السعودية بإنشائها لشركة "سما" وتجربة فلسطين بإنشاء "نظام الاستعلام الائتماني الموحد".

توصلنا أيضا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- تتألف نظم الاستعلام الائتماني من قواعد بيانات حول الأفراد والمؤسسات المقترضة، يسمح تحليل البيانات (المالية والشخصية التاريخية والحالية الإيجابية والسلبية) المخزنة بها بتقدير وتقييم المخاطر الائتمانية الخاصة بهم فكلما زادت درجة التقييم الرقمي كلما اعتبر العميل ذو درجة مخاطر منخفضة والعكس صحيح.
- تساهم أنظمة الاستعلام الائتماني في تسهيل الوصول إلى روافد الائتمان، فالمعلومات الدقيقة والشاملة التي توفرها هذه الأنظمة تسمح بقياس الجدارة الائتمانية للعملاء مما يخفف من الضمانات المطلوبة والاعتماد على السمعة، وهو ما يشكل دافع أمام فئة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم نظرا لمحدودية ضماناتها.
- أثبتت النماذج الخاصة لأنظمة الاستعلام الائتماني نجاعتها في مصر، السعودية من حيث نطاق تغطيتها للمعلومات الائتمانية وذلك لشبكتها الواسعة وتميزها في تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة، ومع ذلك فالنماذج العامة يمكن أن تحقق كفاءة عالية إذا طورت من خدماتها كالنموذج الفلسطيني مثلا.

التوصيات:

- إنشاء بنك متخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية والقطاع الخاص على إقامة شركات خاصة للاستعلام الائتماني تحت إشراف ورقابة البنوك المركزية وبناء إطار قانوني وتشريعي ينظم عملها.
- تنمية مهارات العاملين بالبنوك لخدمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير التدريب وتنمية المهارات لإدارة وموظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير البنية التحتية التكنولوجية واستخدام التقنيات الحديثة لنجاح هذه الأنظمة و توسيع نطاق الخدمات التي يمكن تقديمها لتشمل هذه الخدمات إجراء الدراسات والبحوث وخدمات الاستشارات لإدارة المخاطر وخدمات التقييم (scoring) التي تمكن من خفض حجم الضمانات المطلوبة.
- رفع الثقافة المالية من خلال توعية الجمهور بعمل أنظمة الاستعلام الائتماني ووضع برامج متخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- على البنوك المركزية في الدول العربية التعاون فيما بينها على الصعيد الإقليمي، لابتكار نماذج تقييم متطورة تسهل فرص وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.
-

المراجع باللغة العربية:

- العساف ,أ .ع & .,حسين ,م .(2012) .الأصول العلمية لادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة .الاردن :دار صفاء للنشر والتوزيع.
- برنية ,م .ي .(2008) .تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية .الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي.
- الائتمانية ,ا .ا .(2017) .تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي.
- الائتمانية ,ا .ا .(2018) .دور نظم المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة، صندوق النقد العربي .الإمارات العربية المتحدة.
- الائتمانية ,ا .ا .(2019) .ارشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني .الامارات العربية المتحدة ، صندوق النقد العربي.
- الائتمانية ,ا .ا .(2019) .المبادئ العامة للتقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة .الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي.
- محمد ,ع .ا .(2011) .دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف .مجلة المصرفي العدد(62).
- نوال بن عمارة. (2012). التمويل المصرفي الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد05 .
- الفلسطينية ,س .ا .(2013) .التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي،ورقة عمل مقدمة إلى أمانة مجلس محافظي صندوق النقد العربي .الامارات العربية المتحدة.
- برنو نور الهدى،(2016/12/08) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية ."متاح في الموقع : .www.democraticac.de.
- بدر ,س «I-Score» .(01 09 ,2019) .تعدل علامتها التجارية ضمن إستراتيجية جديدة للتوسع . https://almalnews.com/i-score.
- سعاد لجينة .(2005) .تجربة تشجيع المشاريع الصغيرة في سلطنة عمان.
- فلسطين ,ب .(2019) .التقرير السنوي والبيانات المالية .2018
- أحمد ,خ .ح .الوسيط في شرح نظام التنفيذ السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم 53وتاريخ13/8/1434:هـ .مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع،ط.1 متاح على الموقع :https://books.google.dz
- المصري ,ا .ا .(2005) .قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم 88لسنة 2003المعدل بالقانون رقم 93 لسنة.(www.cbe.org.eg/en/BankingSupervision/.../creditbureau) .

المراجع باللغة الأجنبية:

- http://www.i-score.com.eg/ar/products-and-services/products-under-development.
- https://www.simah.com/Arabic/Press-Media_/News.
- https://www.simah.com/Arabic/Pages/FAQ.aspx.
- Business, D. (2018, 02 24). Economy Profile, téléchargé de: arabic.doingbusiness.org.
- World Bank, (2011).General Principles for Credit Reporting.